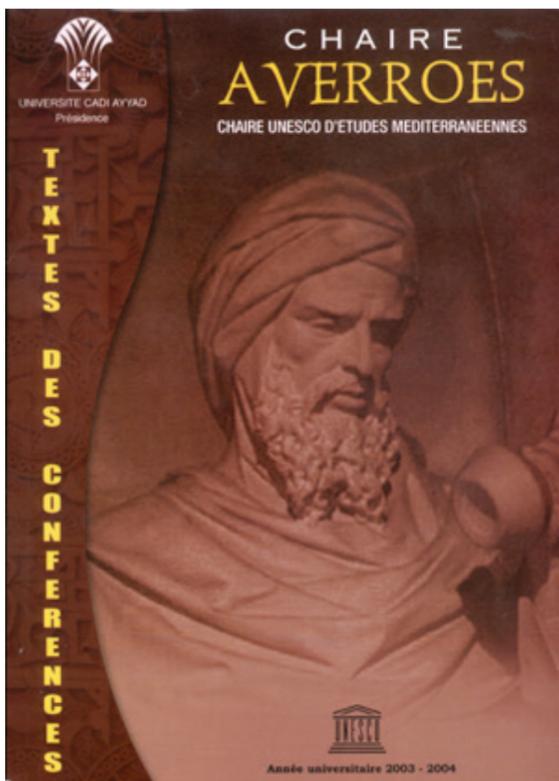


CONFERENZA DI M'HAMMED BOUCETTA « RESPONSABILITÉS DE LA FEMME DANS L'ÉDIFICATION DU MAROC MODERNE »

Nell'ambito della *Chaire Averroès d'Etude Méditerranéennes*, istituita da **M'hammed Boucetta**, dal titolo «Responsabilités de la femme dans l'édification du Maroc Moderne», è svolta la I Conferenza dell'Anno Accademico 2003 - 2004 tenuta

Marrakech, 09 dicembre 2003



CHAIRE AVERROES. TEXTES DES CONFERENCES
CHAIRE UNESCO D'ETUDES MEDITERRANENNES – PROGRAMME 2003-2004. AA.VV. Edizioni Fondazione Mediterraneo - UCAM, 2005/2472 (ed. fr/ar) f.to 17x24 – pp. 170 - ISBN 9981-916-15-3

Il libro presenta in sintesi le attività della sede di Marrakech della Fondazione Mediterraneo. Quest'iniziativa è nata grazie alla collaborazione dell'Università Cadi Ayyad di Marrakech e con l'apporto di altre istituzioni mediterranee per fare di questa Cattedra un polo che possa coordinare differenti discipline inerenti alle regioni del Mediterraneo.

Si tratta in definitiva di contribuire ad una più grande circolazione di idee e conoscenze nel Mediterraneo e di riaffermare, attraverso lo scambio intellettuale, culturale e scientifico, i legami tra le due rive. Questo libro raccoglie i testi dell'Anno Accademico 2003 – 2004.

Il comitato di redazione è così composto:

- A. Jebli: Président de l'Université Cadi Ayyad
- C. El Modafar : Vice président chargé des Affaires Académiques et Culturelles
- O. Bouab : Ex. Vice président chargé des Affaires Académiques et Culturelles
- N. Boutmoudit : Chargé de la Cellule de Communication
- K. Oulada : Attachée de Communication
- A. El Gorai : Chargé du suivi de mise en place du Système de Management de la Qualité

Ideazione e Realizzazione: J. Moutassaddiq

Segretario di redazione: A. Timilli

IL TESTO

نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث

الدرس الافتتاحي "نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث"



الأستاذة أمحمد بوستة
رئيسة للجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأسرة، وزير سابق (1983-1997) وأمين عام سابق لحزب الاستقلال (1974-1998).



كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطية التابع لمنظمة اليونسكو

نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث

"نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث"

السيد امحمد بوستة

السيد الرئيس حضرات السادة والسيدات

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن صادق شكري على استضافتكم إياي لتقديم مساهمة متواضعة في الموضوع الذي اخترتموه في إطار برنامج كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطية "المرأة في الحضارة في البحر الأبيض المتوسط".

كما أود أن أنوه في البداية بفكرة اختيار موضوع متوسطي للكلام عنه هنا في مراكش لأن إحدى أزهى صفحات تاريخ المغرب هي التي كتبها أجدادنا حينما كان لهم دور هام ومؤثر في المتوسط. وكانت مراكش عاصمة للمرابطين والموحدين الذين تحركوا بنشاط في مجال البحر الأبيض المتوسط وساهموا في التفاعل الحضاري الحيوي الذي حدث طيلة القرون في حوضه المعطاء.

ولا شك أن من بين الدلالات التي ترمز إلى هذا التفاعل وهذا المعطاء، إطلاقكم على هذا الكرسي الدراسي اسم ابن رشد الذي توحدت فيه العذوتان، وصار كتابة على سيادة العقلانية. ويأتي اختياري لموضوع المرأة تعبيراً واضحاً عن الرغبة في تناول أحد أهم مواضيع الساعة في المغرب، وهي رغبة مزدوجة تتوخى الانغمار في انشغالات الساعة إلى جانب وصل تراث الماضي الذي ما زال حياً، باهتمامات الحاضر الذي سيكيف بدون شك المستقبل الذي نصنعه الآن. وكل ذلك على هدي المنارة الرشدية نسبة إلى أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد. وهنا أرى مناسبا أن أشير إلى أن الصديق العزيز الشاعر والأديب مولاي الصديق العلوي قد أثار انتباهي إلى ما ذكره محمد لطفي جمعة في كتابه: تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب من اهتمام ابن رشد بدور المرأة مبرزاً أنه نشأ في

كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطية التابع لمنظمة اليونسكو

IL TESTO

نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث

بيت فقهاء وقضاة وكانت أسرته من أكبر الأسر وأشهرها في الأندلس و أبواه من أئمة المذهب المالكي.

“وكان جده محمد بن رشد من أهل العلم والفقه وكانت له مباحث فلسفية وشرعية وله مجموعة فتاوى رتبها ونقحها أحد مريديه وأتباعه أمام مسجد قرطبة لوقتته.

أما والده فلا يمتاز إلا بمنصب القضاء وليس له بين أئمتنا أثر معروف. ولكن رجلا كأحمد بن محمد بن رشد يكفيه فخرا أن يكون ابنا لأبيه ووالدا لولده فله نصيب عظيم في تربية ابنه وتهذيبه وتوجيه مواهبه.”

وبدون الإغراق في استقصاء مظاهر الاهتمام بدور المرأة ببلادنا وتجلياته في الحياة الاجتماعية والسياسية والوطنية أشير فقط إلى أن دور المرأة المغربية شغل الكتاب والمحللين عندما يقصد إبراز ما قامت به من أدوار. وأحيلكم على كتاب صدر مؤخرا لصديقنا المؤرخ الدكتور عبد الهادي التازي بعنوان “المرأة في تاريخ المغرب الإسلامي” في نحو 280 صفحة من القطع الصغير تضمن إشارات مختصرة لنحو 250 امرأة سجل التاريخ أنهن كن بارزات في ميدان السياسة والعلم والأدب والتصوف. كما أن صديقنا الأستاذ (عبد الحق الميريني) ألف منذ عشر سنوات ليليا للمرأة المغربية ضمنه بطاقات مختصرة كذلك عن منات النساء المغربيات اللاتي دخلن التاريخ في شتى الميادين. ومنذ ما يربو عن الخمسين سنة فازت الدكتورة (أمينة اللوه) بجائزة المغرب عن السيرة التي كتبتها عن (خناتة بنت بكار) كامرأة قامت بدور سياسي بارز في إحدى حقبات التاريخ المغربي. كما أصدر المؤرخ محمد بنعزوز فهرا لأعلام نسائية من تطوان ضم 161 بطاقة. وحينما أطلق في تطوان اسم السيد الحرة على أحد مراكز البحث المتخصصة في حقوق المرأة فإن مؤسسات الجمعية لم يطلقن اسم تلك السيدة التي حكمت تطوان لمجرد التيميم بل للبرهنة على أن هناك سوابق في التاريخ المغربي تدل على أننا حينما نستأنف حديثا موصولا بسابقه. فالحديث إذن عن المرأة ودورها مجال فسح للبحث وما زال يتطلب المزيد من التصق والفحص.

وأريد أن أقول أيضا إن النهوض بالمرأة قد اقترن في تاريخنا الحديث بالمشروع الوطني الذي تبلور في غمرة النضال الوطني. ولابد من التذكير هنا بأن الزعيم علال الفاسي رحمه الله قد أولى هذا الجانب من المشروع الوطني أهمية

كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطة التابع لمنظمة اليونسكو

7

نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث

قصوى وجعله في كتابه “التنقد الذاتي” محورا لترقية المجتمع كما أبرز في كتابه “حديث المغرب في المشرق” إسهام المرأة المغربية في الكفاح الوطني مذكرا بما اشتهرت به الأنسة (بطو الزيانية) بنت القائد الكبير المجاهد موحا حمو الزياني الذي كلف الفرنسيين أحد عشر عاما وقرآن لا يعيش في جو الاحتلال فتقدم في آخر معركة تقوم بها قبائل (زيان) وعرض نفسه لقتال الأعداء وصممت ابنته الأنسة (بطو) على الاستمرار في المقاتلة إلى جانبه حتى استشهدت معه مؤكدة أن المرأة المغربية ليست أقل قدرة من أخيها في الاستبسال في سبيل الحرية وحياة العزة والكرامة.

وإدراكا من الحركة الوطنية لهذه الحقيقة حرصت على إخراج المرأة من الوضع الذي كانت فيه بمبادرات كانت تلقى التشجيع بكيفية حثيئة من جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله عليه، الذي نزل بكامل وزنه كأمير للمؤمنين لكي يواجه ترهات الذين كانوا يقاومون المشروع النهضوي الوطني في شتى مضامينه.

ومن مبادراته رحمه الله، خطابه في جامع القرويين حول تعليم الفتاة في يونيو 1943 وهو خطاب كان له صدى قويا في ذلك الوقت وكان (محمد الخامس) مقتنعا أشد الاقتناع بتعليم المرأة كوسيلة أولية لترقيتها فدفع بابنته الأميرة للا عائشة إلى البروز في مناسبات وطنية منها خطبتها أمام الملأ في طنجة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. وقبل ذلك عهد إليها بترأس الاحتفال بتدشين مدرسة للبنات هنا في مراكش في 20 مارس 1945 حيث ألقت خطابا أصبح مرجعا فيما بعد، إذ قالت الأميرة الجليلة في مناسبة أخرى أشرفت فيها على افتتاح مدرسة جديدة لتعليم البنات في فاس سنة 1946: “لقد خاطبتكم مرة أولى من عاصمة الجنوب مدينة الحضارة والعرفان، وأخاطبتكم مرة ثانية من عاصمة المغرب وقلبه النابض المفكر فاس والكل في فاس، لأقول لكم ما ذكره والذي الميجل من أن الأمة كالجسد لا يمكن إصلاح نصفه مع بقاء النصف الآخر ناقصا وعيلا. لقد مضى ذلك العصر الذي أهملت فيه الفتاة المغربية وحرمت من حقوقها، وسترينا الأيام فتيات المغرب الحاضر شامخات الرؤوس معيدات ذكر السيدات الماضيات.”

هكذا كان الأمر بالنسبة للمشروع الوطني منذ البداية. أي أننا لا نتطرق من عدم، فإن لنا تاريخا ثرا في هذا المضمار نحن الآن بصدد إبراز جوانبه المشرقة واعطائه نفسا متجددا. وليس الحاضر مقطوعا من الماضي بل هو استمرار له وما

كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطة التابع لمنظمة اليونسكو

8

نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث

فصلنا عن ذلك الماضي الزاهر إلا التخلف الذي وقعنا فيه وتسبب لنا كامة في نكسات متعددة المظاهر ومنه مظهر التأخر الاجتماعي.

وما أن استعدنا استقلالنا حتى كان الاهتمام ينصب في جميع الميادين على أن تلخذ المرأة نصيبها من ثمرات نضال الشعب من أجل حريته وكرامته واستكمال وحدته الترابية وصيانة وحدته الوطنية. فكان فتح مجال التعليم على مصراعيه أمام الفتيات باعتباره المقوم الحيوي للنهوض المرأة ووعيتها بحقوقها وواجباتها، الأمر الذي انعكس فيما بعد في تزايد خريجات أفواج كثيرة من الطبييات والمهندسات والأستاذات في كل المستويات. فضلا عن شتى مجالات التكوين حتى أصبح إقبال المرأة المغربية على العمل في مختلف الميادين من أبرز معالم حياتنا الوطنية.

فيذا كان الرجال يمثلون 52.2% من الفئة النشيطة في المجتمع المؤهلة للشغل فإن نسبة النساء تبلغ حسب تقرير لإدارة الإحصائيات 24.2% من هذه الكتلة من اليد العاملة. مما يوضح أن مجتمعا يسير قدما نحو التكافؤ في فرص العمل بين النساء والرجال.

وهذا الواقع فرض نفسه على الجانب السياسي من حيث تزايد حضور المرأة في العمل الجمعي، السياسي والنقابي. وقد تجلى هذا في حظيرة الحزب الذي أنتشر بالانتماء إليه، فتصدرت المرأة مكانها في موقع القيادة، حيث انتخبت المرأة منذ عشرين سنة لأول مرة في قيادة حزب سياسي. كان ذلك في مؤتمر لحزب سنة 1982 حيث انتخبت سيدتان في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال هما: خريجة من القرويين المرحومة زهور الأزرق، وأول مغربية حصلت على شهادة البكالوريا بقسميها الأخت فاطمة حصار التي نالت فيما بعد إجازة في الأداب.

ومنذ مؤتمر 1978 جعلنا في قانون الحزب وجوب تمثيل المرأة في المؤتمر بنسبة لا تقل عن 10%، ثم رفعا هذه الحصص بالنسبة لكل هيكل الحزب إلى 20% على الأقل. وكان حزبا راندا في هذا الميدان تجاوبا منه مع ضرورة الاعتراف بالدور المتزايد الذي أخذت المرأة الاستقلالية تقوم به في تسيير الحزب وفي المشاركة في الشأن العام.

يتجلى من كل ذلك أن الواقع المغربي قد سمح بأن تكون المرأة مقبولة في مختلف مدارج المسؤولية منذ أول انتخابات جرت في بلادنا، سنة 1960 حيث شاركت النساء في الانتخابات كناخبات ومنتخبات في تلك السنة قبل أن تتمكن

كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطة التابع لمنظمة اليونسكو

9

نور ومسؤولية المرأة في بناء المغرب الحديث

النساء في بلدان أوروبية عديدة من ممارسة حق الانتخاب.

وها نحن اليوم نجد المرأة حاضرة في ميدان الشغل والتعليم والمقاولات بأعداد متزايدة سنة بعد أخرى. وإذا كانت نسبة الطالبات في مختلف الكليات والمدارس العليا تتراوح ما بين 20 و30% فإنها تصل في بعض الكليات إلى النصف وما يزيد. وفي مراكز التكوين المهني كانت النسبة في موسم 2001/2000 هي 46% . إذ بلغ عدد الخريجين 67.365 منهم 30.847 فتاة. وجاء في التقرير الوطني عن السياسة السكانية لسنة 2001 أن الميادين التي تقل عليها الفتيات في الإدارة والتسيير والصناعة التقليدية الإنتاجية والنسيج والملابس الجاهزة والسياحة والفندقة والتجارة والصحة قد استقطبت 94% من الفتيات برسم 2001/2000.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يشمل المناطق القروية والمناطق الحضرية معا. ويتزايد بنسبة مرتفعة سنة بعد أخرى عدد الأسر التي تعولها النساء. وأصبح عدد الأسر التي تسيروها النساء في الوقت الحاضر ما لا يقل عن 15.3%. وهذا العدد في تزايد. وتقدر نسبة الارتفاع حاليا بحوالي 29.8%. وهذا تعبير عن التطور الديموغرافي والاجتماعي الذي يعرفه مجتمعنا، وخاصة بسبب كثرة المطلقات والأرامل مما تترتب عنه إشكالية خطيرة يجب أن تنتبه إليها بوعي زائد لاحتواء تداعياتها السلبية.

أردت بما سبق أن أسهد للقول أن مراجعة المدونة كانت عملا ملحا باعتبارها من متطلبات إصلاح الأوضاع الاجتماعية التي تبلورت من خلال التطور الكبير الذي طرأ على حياتنا في جميع الميادين، من حيث التعليم والاقتصاد وخاصة ما طرأ على بنية الأسرة. وهكذا سأطرق بتركيز إلى جانبين هما:

- السياق الذي وقعت فيه مراجعة المدونة
- والتوجه الذي تم اتخاذه للوصول إلى تلك المراجعة.

أما السياق فهو تنامي وتيرة النقاش الذي أخذ يخترق المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة حول مكانة المرأة وهضم حقوقها والاعتراف بأنه أن الأوان لإحصافها. وأصبح الموضوع مطروحا بإلحاح، لأن الظروف حالت دون أن تتمكن المرأة من ولوج عدة مجالات ومؤسسات بالقدر الذي تؤهلها له كفاءتها الفكرية والعلمية فمثلا لم تصل المرأة إلى البرلمان، والحكومة والمجالس الجماعية إلا بقدر

كرسي ابن رشد للدراسات المتوسطة التابع لمنظمة اليونسكو

10

التي أعلن فيها قراراته السامية بشأن مراجعة المدونة، بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ابتداء من قوله تعالى وأن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول. وتبرأ أمام الملأ من أنه لن يحرم ما أحل الله ولن يحل ما حرم الله. فكان هذا الموقف المسؤول والمترفع عن الأهواء هو الذي حسم الأمر بالنسبة لهذا النقاش الذي كاد أن يؤدي إلى الفتنة.

هذا هو السياق الذي جاء فيه القرار الملكي بإحداث اللجنة التي أوكل إليها هذه المسؤولية الحيوية.

إما التوجه الذي تم اتخاذه منذ أول وهلة، فهو بيان أن المرجعية الإسلامية كقيلة بتحقيق ما يرئو إليه المجتمع المغربي من إصلاح. فكل المقترحات التي تداولت فيها اللجنة الاستشارية التي شكلها جلالتها بغرض مراجعة المدونة، كانت مستمدة من القرآن والسنة. وكان طبيعيا أن تختلف الرؤى، بحسب زاوية النظر، وبحسب تنوع المشارب، ولكن الجميع كان يميل بعد التمهيص والتمعن إلى تغليب العقل، وترجيح الفكر المقاصدي. وهنا وقع الاجتهاد.

وبهذا التوجه سادت في الأخير الفكرة الجوهرية التي دافعا عنها دائما ضمن أغلبية ساحقة من ذوي الرأي وهي أن الإسلام قابل لاستيعاب التطورات، وأن هذا الدين ما حاججه ذو حجة إلا غلبه. ومعنى ذلك أننا مطالبون بمزيد من أعمال الفكر لتنصق في ديننا ولنستنبط منه الحلول التي تلائم عصرنا.

التوجه الثاني كان يقتضي استحضار أن هناك أمورا أخذت بها مجتمعات أخرى، وتلاقت تاملاتها في محافل دولية أسفرت عن موافق انضمت إليها مختلف أمم المعمور، وهذه الموافقة تستدعي منا أن نتدبرها وأن ننظر إليها بفكر مقاصدي. ويجب علينا أن نتخلى عن التقليد سواء لقديمنا أو لمستحدثات غيرنا، وأن يكون هاجسنا الأساسي هو النفاذ إلى جوهر الأشياء. وما يماشي ديننا نقبله وما يعارضه أو يناهض قيمنا نرفضه بلا عقدة. وبهذا التفكير نجد أنفسنا في تصالح مع العصر وقبل ذلك متجاوبين مع متطلبات رفينا دون أن ننسلخ من هويتنا أو نتنكر لأصالتنا وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أنه من مقتضيات العصر التي يوجد في الفكر الإسلامي ما يبرر الأخذ به، رفع الوصاية عن المرأة والكف عن النظر إليها كقاصر.

التوجه الثالث هو أن الأمر يتطرق بتنظيم الأسرة الإسلامية في مغرب اليوم، وليس فقط يرفع الحيف الذي تتعرض له المرأة. وهنا كان علينا أن نعالج أمورا أخذ

ضنول رغم ما أظهرته المرأة المغربية من نشاط ومقدرة في مختلف الميادين والوظائف الإدارية والدبلوماسية. وكان لا بد من إنصافها ماديا ومعنويا عن طريق سن قوانين مستمدة من روح الشريعة ومسيرة التطور الحضاري الذي نعيشه. والاتكيب على مسألة الأسرة و حمايتها من أضرار الطلاق ومن التفكك ومراجعة مونة الأحوال الشخصية التي تنظم العلاقة الشرعية بين الطرفين الأساسيين في الأسرة وهما المرأة والرجل بما يراعي روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وفي غمرة الانفتاح الديمقراطي الذي عرفته بلادنا تطلعت النخبة السياسية والعديد من فعاليات المجتمع المدني إلى إصلاح المدونة، وتعبأت الهيئات النسائية من أجل التعجيل بذلك الإصلاح، ووقع تسابق اتخذ أحيانا شكل استغلال سياسي، خالطه غلو من هنا وهناك. وانحرف النقاش عن مقاصده الأصلية، وبدأ يدب نوع من بوادر الانقسام في المجتمع كاد أن يتحول إلى فتنة. وبدأنا نرى تبادل الاتهامات بين مناصري هذا الرأي وذلك. وأصبح البعض يردد أن المطالبة بإصلاح المدونة دسيسة خارجية، والبعض الآخر يردد أن معارضة مراجعة المدونة تفكير ظلامي.

وأمام هذا التنازع بالأقرب، وأمام خطر استعارة معارك تجري في بلدان أخرى قريبة وبعيدة، كان لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها، أي إلى جوهر الموضوع وهو كما قلنا دائما، رفع الحيف عن المرأة بالرجوع إلى المرجعية الإسلامية، وإصلاح المدونة باعتبار أن الأمر يهم الأسرة بطرفيها وليس مجرد النظر إلى ما للمرأة من حقوق.

إننا نذكر - كما أشرنا سابقا - كيف أن أغراضا بعيدة عن هذا القصد، وتصرفات ترمي إلى استغلال الانقسام في الرأي بغرض استمرار تميع الحياة السياسية وضرب هذا بذاك، قد حادت بالنقاش عن الطريق. وحينذاك امسك جلالة الملك محمد السادس بالملف وقرر إنشاء لجنة من العلماء والخبراء واسند إليها النظر في مسألة إصلاح المدونة، وأعطاهم حفظه الله توجيهها أساسيا وهو الاجتهاد في دائرة كتاب الله وسنة رسوله دون استبعاد أي مقارنة تحقق الغرض المتمثل أساسا في إنصاف المرأة في دائرة القيم الإسلامية الحنيفة.

وبهذه المبادرة الملكية الحكيمة وقع إنقاذ المجتمع من خطر الانقسام وتم قطع الطريق على استئراء الفتنة. وحصنت وحدة البلاد والعباد، وتم الاهتداء إلى الطريق القويم الذي لا نبتغي طريقا غيره. وقد أمر جلالتنا بافتتاح الجلسة البرلمانية

المبادرة الملكية السامية برضا كل شرائح المجتمع على نحو ما رأينا من استبشار وتقافل.

ولا حاجة إلى بيان عطف جلالتنا على المرأة وحرصه على إعلاء قدرها، ومن ذلك أنه حرص على أن تكون عضوا في اللجنة التي عهد إليها بمراجعة المدونة التي تعينها، فكان أن وقع اختياره على ثلاث سيدات فضليات يمكن للمغرب أن يفخر بكفاءتهن وهن الأستاذة رحمة بورقية والأستاذة نزهة جوسوس والأستاذة زهور الحر وبذلك أصبحت المرأة تشارك في وضع الفقه، بعد أن كانت مغيبة عن هذا المجال. وأضاف حفظه الله على ما تقدم التفاتة سامية عميقة الدلالة باستدعاء أستاذة جامعية لإلقاء درس رمضاني بحضوره هي الأستاذة نجاة الكاوي، بعد أن كان مقصورا على الرجال.

وكما هو مألوف عن كل ما يقدم عليه جلالتنا من إصلاحات وتدابير، فإن السمة الأساسية لهذا الإصلاح تكمن في أنه ليس انتصارا لفئة من المغاربة على فئة أخرى، وليس لرأي على رأي بل إن الإصلاح هو ثمرة العقيدة المغربية التي تشد الوفاق وليس الثأر، وتحقق العدل وليس الغلبة، وتجمع الإيرادات ولا تفرق. وبهذه الفلسفة فإن المغاربة جميعا خرجوا منتصرين، لأنهم جميعا معنيون بإصلاح أحوالهم وبناء مشروعهم المجتمعي المستقبلي الذي تشكل الأسرة نواته الصلبة.

وقبل الختام أود أن أبرز مسألة هامة وهي أن إصلاح المدونة، الذي يقوم على تكريم المرأة، تتجاوز آثاره الإيجابية حدود الأسرة نظرا لتعدد أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و فوق هذا وذلك من شأنه الإسهام في الحد من استهداف الإسلام من خلال المرأة، ووقف ذلك التحامل على ديننا، الذي كانت أوضاع المرأة في الأقطار الإسلامية، ذريعة له.

كما أنه بهذا الإصلاح فتح الباب لكي تستفيد مجتمعات إسلامية أخرى من حيث فك عقدة الاجتهاد، ويعطي المكان المستحق للفكر المقاصدي. فأصبح التوجه الآن هو تكريس مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، والاجتهاد من أجل التكيف مع المستجدات باستلهاهم القرآن والسنة.

المجتمع المغربي يبدى أنه لا يطبق استمرارها من حيث لجوء الرجل إلى الشطط في التعامل مع شريكته في الحياة على حساب الأسرة ومكوناتها - المرأة - الزوج والأطفال.. ومن هذا المنظار رأينا في اللجنة أن مسألة التعدد والطلاق والولاية والحضانة وغيرها من الأمور التي أصبحت تؤدي إلى مظالم لا تستساغ، لا ينبغي أن تستمر بذريعة فهم غير سوي للإسلام، أي لكتاب الله وسنة رسوله، لذا جاءت رؤوس الأقدام التي قدمها جلالة الملك في البرلمان منصبة على توجيه كل الجهود لإعادة المرأة المغربية إلى المكاتب التي أرادها لها الإسلام، واعتبار أن الأسرة مشروع يعني طرفين، يجب أن يتقاسما المسؤوليات والمعروف.

وبمعنى هنا أن أشير إلى أن هذه المدونة التي أبي جلالة الملك إلا أن يشارك ممثلي الأمة في التداول بشأنها بإحالتها على البرلمان هي نتيجة اجتهاد جديد، وهي أيضا مرحلة متقدمة في تطور حثيث عرفه مجتمعنا. وخطوة واسعة على مسار أحكام التشريع في هذا المجال الذي انطلق منذ سنة 1958 حينما عهد للمفوق له جلالة الملك محمد الخامس إلى لجنة لتكوين قوانين الأحوال الشخصية بعد أن كان القضاء يفصل في النوازل التي تحال عليه بدون أن يكون هناك مرجع مدقق وموحد. وكان كل قاض حينما يتم تعيينه على أن الاحتكام يكون إلى المذهب المالكي. الأمر الذي أفضى إلى تعدد في التأويل بحسب تعدد اجتهادات ومشارب القضاء. فتم التدوين على يد تلك اللجنة التي ضمت صفوة من خيرة العلماء الأجلاء الفضلاء وكان الزعيم علال الفاسي رحمة الله عليه مقررا لها، وحظيت برضا المفوق له محمد الخامس وبارك حصيلة أشغالها فأصبح للقضاء المغربي لأول مرة نص مرجعي للأحوال الشخصية.

وفي 1993 أقم المفوق له الحسن الثاني على إدخال تعديلات مهمة على تلك المدونة، اقتضت على بعض الجوانب وكان الغرض هو إيقاف الضرر بالنسبة للمرأة كمرحلة لمعالجة القضية برمتها بكيفية شمولية. واشتهر عنه رحمه الله أنه قال أن المغرب محضن ضد التطرف بقدر ما تحرص المرأة على حقوقها. وكان رحمه الله نصيرا لتلك الحقوق.

وفي هذه المرحلة الراهنة ارتأى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله أن تكون المراجعة جزئية، فجاء الاجتهاد على النحو الذي أصبح معروفا الآن، وحظيت

PREMIO MEDITERRANEO CINEMA 2003

Napoli, 12 dicembre 2003

È stato attribuito per la sezione Venice Screenings della 60. Mostra internazionale d'arte cinematografica di Venezia il premio "Mediterraneo Cinema" al film "Il Natale Rubato" regia Pino Tordiglione soggetto e sceneggiatura di Pino Tordiglione in collaborazione con Nicola Vegro.

La motivazione del premio attribuito al film di Tordiglione è la seguente: l'opera raffigura ed esprime la cultura e l'arte mediterranea attraverso il linguaggio della comunicazione cinematografica evidenziando, nei contenuti, i valori umani.

Il premio è stato selezionato da esperti anonimi che hanno partecipato alle visioni dei features presenti al Venice Screenings per premiare quei film di mercato che fossero in sinergie con le motivazioni e gli scopi della **Fondazione Laboratorio Mediterraneo** di Napoli.

Il premio speciale, è stato consegnato dal Presidente Arch. **Michele Capasso** e dall'avv. **Vincenzo Siniscalchi** presso la sede della **Maison de la Méditerrané - Accademia del Mediterraneo** di Napoli, ed è stato preceduto dalla proiezione dello film.



Sotto l'Alto Patronato
del
Presidente della Repubblica Italiana





Regione Campania Accademia del Mediterraneo
Maison de la Méditerrané

M + 2003
 MEDITERRANEO CINEMA



Napoli, 12 dicembre 2003

Maison de la Méditerrané



LA SCHEDA DEL FILM

Film TV titolo: IL NATALE RUBATO

durata: 87'

soggetto, sceneggiatura e regia: Pino Tordiglione

fotografia: Michele Zampierin

montaggio: Gabriella Cristiani

produzione: PT Comunicazioni s.r.l.

www.ptcomunicazioni.it

e-mail: info@ptcomunicazioni.it

interpreti:

Patrizio Rispo, Mario Porfito, Nicola Pignataro, Antonio Iannella, Filomena Di Talia, Antonietta Raiola e Enrico Tordiglione con la partecipazione del maestro Giuseppe Ferrigno.

Il Natale Rubato

(soggetto)

E' un racconto fiabesco per bambini ma dedicato soprattutto agli adulti, ambientato in un piccolo comune dell'Irpinia - Fontanarosa - che prende spunto da un fatto di cronaca vera degli anni '80, quando fu rubato l'antico e monumentale presepe, vanto artistico e storico di quel paesello. La storia si svolge nell'arco di un intero anno, da un Natale all'altro, ed è densa di momenti toccanti e di lirica spiritualità un po' "magici", pur se scevra da effetti speciali e da ogni fantastica ed artefatta ricostruzione dei fatti. Le immagini di vita semplice dei pacifici abitanti di Fontanarosa, sono già di per sé momenti di poesia, densi dei significati più autentici di quella sottile magia naturale dei luoghi e delle cose che conferisce loro una naturale sacralità.

A Fortunato, bracciante agricolo di poverissimi costumi, vedovo e, padre di una bella bambina di nome Filomena, viene rubata la gioia di vivere, a

causa dell'imminente pericolo di vita in cui versa sua figlia, per un male pernicioso che potrebbe trovare sollievo solo con il costosissimo intervento di un luminare della chirurgia, il prof. Benson ...ma...non ci stanno soldi e la disperazione di questo padre tocca vette altissime; tanto alte, da indurlo a commettere un vero e proprio "sacrilegio" ai danni di tutta la comunità dei fedeli di Fontanarosa, rubando le preziose ed antiche figure in argilla del presepe custodito nella Chiesa Parrocchiale, per racimolare il danaro necessario alla salvezza di Filomena.

E, così anche il Natale - simbolo di serenità e rinnovamento- dei paesani è rapito, come quello di Fortunato, per la fallacità della vita, per...l'imprevisto imprevedibile. Amaro.

Delle statuette rubate una sola non trova collocazione sul mercato degli estimatori; quella, di un pastorello cui si è rotto un piedino e che Fortunato regala a Filomena, che ne fa il suo bambolotto del cuore e confidente, dopo averlo battezzato con il nome di un vecchio bracciante, Noè, e che si renderà protagonista di piccoli prodigi e fatti collegati all'insolito, preservando la vita di Filomena e recando un elevato messaggio di bontà e di comunione, a tutta Fontanarosa che, da quel momento rivivrà davvero in sé tutto il MISTERO ed il senso magico del Natale.

Le vicende personali di Fortunato e Filomena, in pellegrinaggio di speranza, tra medici e ospedali, si alternano al quotidiano dipanarsi della vita della comunità che tenta - con fede, speranza e volontà di riacquisire le proprie simboliche radici storiche, attraverso la ricostruzione dell'antico presepe, affidata ad un celebre mastro preseparo della famosa via San Gregorio Armeno di Napoli, patria del presepe sin dal '700, il saggio e silenzioso don Ferrigno, che si avvarrà anche dell'assistenza di Pinuccio, un sognante e bravo ragazzino di Fontanarosa, intenzionato a raccogliere su di sé

quell'arte tanto antica, per mantenerla viva nel futuro. Alle interessanti fasi della lavorazione delle figure del nuovo presepe, si alternano le immagini dei prodigi compiuti dal pastorello Noè, sullo sfondo della vita semplice di Fontanarosa.

Il lieto fine giunge attraverso l'imprevisto, allorquando, guarita Filomena, i sensi di colpa di Fortunato, per l'oltraggio compiuto ai danni dei concittadini, lo spingeranno a confessare la sua colpa ad "angelici" carabinieri che non lo arresteranno, semplicemente perché proprio quel pastorello Noè ch'egli porta come prova del suo reato, inspiegabilmente non figura nell'elenco delle statuette trafugate ed anche perché il buon vecchio parroco, ormai scomparso - che forse sapeva e taceva - non aveva denunciato il furto!...e, se anche tutta la comunità di Fontanarosa, fosse stata già al corrente del perché di quel gesto da parte di un padre, uno di loro, così disperato? Lo si intuisce dalla calorosa accoglienza riservata a Fortunato ed a Filomena, nel giorno della festosa consegna dei pastori alla Chiesa, per costruire il nuovo presepe, composto dalle tante sculturine con i volti di ogni abitante di Fontanarosa e dal dono prezioso del piccolo Pinuccio a Filomena, provetto mastro preseparo: un altro Noè, uguale al primo...che s'è misteriosamente involato per altri lidi, ad aiutare altri bambini ed...altri papà, in un altro presepe di qualche parte del mondo.

Cosa resta, a monito futuro? Resta il presepe, vivo e palpitante, una popolazione modellata nella umile terracotta, con i suoi vezzi e le sue virtù, adagiata tra le viuzze ed i casolari intorno alla grotta della Natività, a celebrare il mistero d'amore più semplice; quello della condivisione.

In fondo, siamo tutti originali figure di questo immenso presepe del mondo.



PREMIO MEDITERRANEO CINEMA 2003

attribuito a

PINO TORDIGLIONE

Motivazione

All'opera filmica del Venice Screenings "Il Natale Rubato" che esprime nella originalità, ingenuità e semplicità del linguaggio cinematografico la cultura e l'arte mediterranea evidenziando, nei contenuti, i valori umani.

Napoli, 12 dicembre 2003

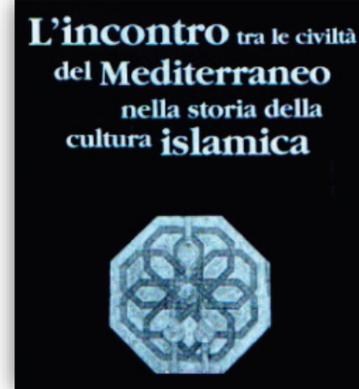
MICHELE CAPASSO

Presidente della Fondazione Laboratorio Mediterraneo e Direttore Generale della Maison de la Méditerranée

L'INCONTRO TRA LE CIVILTÀ DEL MEDITERRANEO NELLA STORIA DELLA CULTURA ISLAMICA

Roma, 12 dicembre 2003

Il 12 dicembre 2003, la **Fondazione Laboratorio Mediterraneo** ha partecipato all'evento "L'incontro tra le civiltà del Mediterraneo nella storia della cultura islamica", che si è svolto a Roma, nella Sala Congressi dell'Ufficio del Parlamento Europeo in Italia.



DONNE MERIDIANE - LA CONDIZIONE FEMMINILE CHE NEL SUD CAMBIA

Napoli, 13 dicembre 2003



La vicepresidente della Fondazione Laboratorio Mediterraneo, prof. **Caterina Arcidiacono**, ha partecipato all'evento "Donne Meridiane - La condizione femminile nel Sud che cambia", che si è svolto nell'Antico Refettorio del Chiostro di S. Maria la Nova a Napoli.

Tra i temi principali:

- La condizione Femminile nel Sud che cambia;
- Chi studia, chi lavora, chi aspetta;
- Donne e istituzioni: successi e assenze.
- L'amore, la cura, la famiglia;
- Esiste una questione Meridionale al femminile?

Hanno aperto i lavori il presidente della Regione Campania, **Antonio Bassolino** ed il sindaco di Napoli, **Rosa Russo Iervolino**.

SPONDE: PAROLE E MUSICA PER IL DIALOGO EUROMEDITERRANEO

Il 14 dicembre 2003 la **Fondazione Laboratorio Mediterraneo** ha partecipato alla manifestazione organizzata dal Ministero degli Affari Esteri **Sponde: parole e musica per il dialogo euromediterraneo**, che si è svolta presso l'Auditorium di Roma.

L'evento ha previsto diverse occasioni ed esibizioni di artisti dei paesi del Mediterraneo: una mostra multimediale dedicata all'Islam in Sicilia, una mostra fotografica sulle città del Mediterraneo, una mostra archeologica sul teatro greco-romano ed i suoi siti,

alcune presentazioni editoriali, spettacoli, ed infine un concerto serale con i cantanti **Franco Battiato, Natasha Atlas, Miriam Meghnagi**.

Inoltre si è svolta una tavola rotonda sul tema "Sponde vicine: radici e futuro del dialogo euromediterraneo", presieduta dal Ministro **Franco Frattini**, dedicata ad approfondire aspetti e temi dell'incontro e del dialogo tra le culture del Mediterraneo.

Alla tavola rotonda hanno partecipato: **Khaled Fouad Allam, Magdi Allam, Nadir Mohammed Aziza e Danny Rubinstein**.



Roma, 14 dicembre 2003

CONFERENZA EUROMEDITERRANEA MEDIO ORIENTE: LE RELAZIONI E LA COOPERAZIONE TRA LE ISTITUZIONI LOCALI DELL'AREA EUROMEDITERRANEA COME FATTORE DI STABILIZZAZIONE NEL PROCESSO DI PACE

Perugia, 18-19 dicembre 2003



Il 18 e 19 dicembre 2003 la **Fondazione Laboratorio Mediterraneo** ha partecipato alla **Conferenza Euromediterranea "Medio Oriente: le relazioni e la cooperazione tra le Istituzioni locali dell'area euromediterranea come fattore di stabilizzazione nel processo di Pace"**, che si è svolta al Palazzo dei Priori di Perugia.

La conferenza ha voluto contribuire a rafforzare la rete tra le istituzioni locali dell'area euromediterranea dando un concreto impulso alle attività di solidarietà e di cooperazione.

CONFERENZA DI GISÈLE HALIMI

« FEMME, CULTURE ET DÉMOCRATIE »

Marrakech, 18 dicembre 2003

Nell'ambito della *Chaire Averroès d'Etude Méditerranéennes*, istituita dalla **Fondazione Mediterraneo** e dall'**Université Cadi Ayyad** di Marrakech,

si è svolta la II Conferenza dell'Anno Accademico 2003 - 2004 tenuta da **Gisèle Halimi**, dal titolo « *Femme, culture et démocratie* ».

Femme, culture et démocratie

« Femme, culture et démocratie »



Madame Gisèle Halimi est une avocate :

- Chargée de Mission par le Premier Ministre (1984-1985).
- **Ambassadrice Déléguée permanente de la France** auprès de l'UNESCO (avril 1985 - septembre 1986).
- **Représentante de la France au Conseil Exécutif de l'UNESCO** (jusqu'en octobre 1987).
- **Conseiller Spécial de la Délégation Française à l'Assemblée Générale de l'ONU** (octobre 1989).
- **Rapporteur pour la parité entre Femmes et Hommes dans la vie politique** (Observatoire de la Parité - Décret du 18 octobre 1995).
- **En mission culturelle dans les Universités américaines et canadiennes** (septembre/octobre 2002).

- Présidente du Mouvement Choisir-La-Cause-des-Femmes (mouvement fondé en 1971).
- Ecrivaine.

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

15

Femme, culture et démocratie

à lui tel qu'il se présente devant nous et non tel qu'il est envisagé dans notre esprit ».

C'était un grand philosophe moderne. En évoquant le monde musulman où la femme est infériorisée par la capacité, le mariage précoce, le sous développement économique et social qui la frappait, il a écrit : « dans ces Etats (Etats musulmans), on ne connaît pas les capacités des femmes parce qu'on ne les prend que pour la procréation. On les met donc au service de leurs maris et on les relègue aux tâches de l'éducation des enfants et de l'allaitement mais cela réduit à néant les autres activités. Du fait que dans ces Etats musulmans, les femmes sont tenues pour incapable de la moindre vertu humaine, il arrive souvent qu'elles ressemblent à des plantes. Le fait que dans ces Etats, elle soit un fardeau pour les hommes, est une des raisons de la pauvreté dans ces Etats ».

On peut difficilement être plus actuel et plus moderne. Alors parler sous ces hospices de femme, de la culture et de la démocratie est quelque chose qui peut inspirer à la fois des propos et des débats.

Parler de culture, pas seulement dans ce pays, pas seulement dans un pays musulman mais dans un pays qui rassemble le plus grand nombre de laïcs, c'est-à-dire la France, puisqu'il n'y a que deux ou trois pays dans le monde que comporte dans leur constitution, la référence explicite à la laïcité. Donc, parler de culture exige absolument de parler de la religion.

Il n'y a pas de culture totalement laïque. Tout ce qu'on croit être laïque est en réalité fondé sur des racines qui se sont développées et immergées de la culture religieuse.

La religion a résisté dans ces cultures à tous les efforts, à toutes les poussées, à toutes les guerres pour instaurer la laïcité. La culture a joué un rôle plus encore plus religieux, un rôle absolument grand en ce qui concerne la place des femmes.

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

17

Femme, culture et démocratie

"Femme, culture et démocratie"

Madame Gisèle Halimi

Monsieur le Président, Mesdames et Messieurs, chers amis,

J'ai beaucoup de chance, d'abord, de vous retrouver dans ce pays, qui m'est si proche comme m'est proche, pour des raisons à la fois personnelles et politiques, tout le Maghreb.

J'ai aussi beaucoup de chance, parce que comme vient de dire monsieur le Président, le temps l'implique, puisqu'on tombe en pleine actualité au Maroc où enfin l'accent est mis sérieusement sur les discussions concernant la moudawana c'est à dire le code de la famille.

J'ai aussi beaucoup de chance de parler sous le patronage et les hospices d'Averroès que j'avais beaucoup étudié quand j'ai représenté la France à l'Unesco. Je me souviens qu'on a consacré un très grand colloque à discuter Averroès qui était un passeur de culture. Il était celui qui a pu situer sa pensée au croisement de la pensée religieuse et de la pensée laïque, puisqu'elle remontait à Aristote et en même temps il était l'homme du dialogue entre la culture occidentale et la culture orientale.

C'est d'ailleurs pour cela qu'on lui a beaucoup voulu, au point qu'il a été obligé de s'exiler et il est mort en exil.

Il avait une recette pour aller à la rencontre de l'autre. Bien que datant du 12ème siècle. Il disait : « la méthode est celle-ci : comprendre l'autre dans son propre système de référence et s'adresser

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

16

Femme, culture et démocratie

Si on remonte aux sources, les trois grandes religions monothéistes ont des caractéristiques communes en ce qui concerne la place des femmes. Premièrement, elles sont marquées par les structures économiques et sociales de leur temps. Deuxièmement, elles se sont développées au sein des structures patriarcales, et enfin, elles ont imposé une image virile de Dieu.

Je me souviens, quand j'étais étudiante au lycée qu'on parlait de « notre sainte mère d'église ». Mais cette sainte mère est bien masculine.

Si on commence par le judaïsme, dans la chronologie, on sait que la Torah et la Bible consacrent la femme comme récepteur, comme moyen pour perpétuer l'espèce et la reproduction. C'est la genèse 316 « c'est dans la souffrance que tu enfanteras des fils, ton élan sera ton mari et lui, il te dominera ». En quelques mots, on ne peut tracer un destin plus tragique pour une femme ; souffrance pour maintenir sa soumission et sa vulnérabilité.

Lorsque j'étais entendue par la commission Stasi qui débattait du grand problème de la laïcité et des signes religieux à l'école. J'ai raconté une anecdote personnelle pour montrer à quel point la religion juive fondamentaliste était misogyne. Mon grand père était rabbin et quand j'étais petite fille, j'allais passer le week-end dans la campagne, chez mes grands parents. Le matin, quand mon père faisait ses ablutions, il prononçait une prière en disant « soit loué éternel, notre Dieu. Merci de m'avoir fait homme et pas femme ». C'est pour vous dire à quel point on est dans l'enfermement. Les jeunes juifs pratiquants d'aujourd'hui, commencent par la même prière.

Pour le christianisme, il faut dire que la Bible inclut les cinq premiers livres de la Torah enveloppée de la même misogyne que le judaïsme.

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

18

Les pères de l'église revendiquent de manière plus explicite la domination masculine. Saint-Paul qui était architecte du christianisme disait : « je veux que vous sachiez que le chef de tout homme est le christ, le chef de la femme, c'est l'homme ».

Tertullien a vu dans la femme un sexe du diable. Le crime d'Eve était une malédiction éternelle.

Pour les intégristes catholiques d'aujourd'hui, les femmes doivent être volées pour la messe car c'est pour eux le signe de sujétions dont les hommes sont exemptés et d'ailleurs Saint-Paul qui voulait que les femmes soient voilées et se taisent dans les assemblées. « La femme doit porter sur la tête la marque de sa dépendance » disait Saint-Paul. Quant à Saint Augustin met en garde chaque chrétien contre l'Eve tentatrice qui subsiste dans chaque femme, je ne vois, dit-il, quelle utilisation peut faire l'homme de la femme si on exclut la fonction d'élever les enfants. Et là, on arrive à l'islam. L'islam, il faut le dire objectivement, la domination masculine n'est pas un fait de l'islam. En tout cas, elle n'a pas été inventée et apportée par l'islam. On avait déjà un passé riche en textes sur la domination masculine. Pas plus du voile d'ailleurs. Pas plus de la polygamie d'ailleurs. Pas plus de la lapidation de la femme adultère d'ailleurs. Les autres religions connaissaient ces schémas et les pratiquaient. L'homme pense ça et proclame que la femme est inférieure et donc les hommes dirigent les femmes à cause des qualités par lesquelles Dieu a élevé ceux-là (Les hommes) sont au-dessus de celles-ci (des femmes). C'est la « Sorat 4 » des femmes. Et dans cette même sorat : le mari peut frapper son épouse, le répudier, abuser à sa guise, la chasser du lit conjugal, la battre quand elle lui désobéit. Et la sorat 2, qui dit : « vos femmes sont un champ pour vous, allez-y comme vous l'entendez ». Alors, c'est l'interprétation abusive, certes mais elle est maintenue.

Aujourd'hui au 20^{ème} siècle, on connaît encore le mariage forcé, la polygamie et la répudiation. On peut dire en tous cas, que ces facteurs religieux ont joué incontestablement dans les mentalités, dans la culture, un rôle considérable pour élaborer et légitimer les ancrages symboliques de l'infériorité des femmes mais pire encore de l'intériorisation par les femmes de leur infériorité. La laïcité a pris le relais, au moins culturellement. On peut dire que la philosophie, le droit, la psychanalyse, la politique, ont pris le relais au fond de ce que faisaient les religions de l'infériorisation des femmes même, indépendamment, des choix politiques. Les textes des grands philosophes font frémir quand ils parlent des femmes (Rousseau, Voltaire, Diderot). Le grand historien Michelet définit la femme « la femme est une matrice ». Proudon est un révolutionnaire mais il ne permet à la femme qu'une alternative : ménagère ou courtisane. On fait toujours de la femme même dans la philosophie révolutionnaire

L'incapable et la seconde. Dans la littérature, c'est pareil. Tout ce que nous connaissons, comme littérature, infériorise les femmes. C'est même quand la littérature et la poésie se font jolies, quand elle chante la femme, la femme est un génie, elle inspire mais elle n'a pas droit au pouvoir. C'est l'objet de désir, l'objet de l'amour mais on la chosifie, on l'infantilise. J'ai toujours en tête ce vers de poète qui a dit en s'adressant à la femme qu'il aime « toi, toute nue. Moi, tel que j'ai vécu ». La femme n'est rien; un corps qu'on peut déshabiller, tandis que l'homme a son existence, son passé et son vécu.

Quant à la psychanalyse, en particulier dans la psychanalyse freudienne, les femmes sont « castratrices » de l'homme.

On peut dire que les femmes ont été cadrées, enfermées dans la culture religieuse dont la culture laïque a pris le relais. Pendant des siècles et millénaires. Comme la femme est inférieure, elle est

maintenue dans cette infériorité par une culture patriarcale qui a tissé sa toile d'araignée autour d'elle.

Beaucoup disent aujourd'hui et même les femmes qui se prétendent féministes disent que les femmes ont obtenu beaucoup de conquête. Aujourd'hui, la question reste posée : Le droit des femmes est-il égal au droit des hommes? C'est la question de l'universalité des droits humains. A travers la réponse à cette question, si les droits des femmes ne sont pas égaux à ceux des hommes, personne n'a le droit de parler d'universalisme pour les droits humains.

On constate, en ce début de siècle que les évolutions que j'ai suivies, quand j'étais à l'Unesco sont souvent plutôt négatif.

On peut prendre des exemples ; si on prend l'exemple du partage des richesses dans le monde, la base en est la déclaration universelle des droits des hommes, et vous savez que les pays membres de l'ONU intègrent cette déclaration dans leur droit national, (si vous ne l'intègrent pas, vous ne faites pas parti des membres de l'ONU).

Donc, le partage des richesses, le droit égal à la propriété. Article 23 « tous, femmes et hommes, ont droit à un salaire égal pour un travail égal ». On est loin du compte même pour les pays développés.

En 1957, je me souviens « travail égal, salaire égal », ça s'était dit dans le traité de Rome. A l'époque, on avait pointé un déficit, un différentiel de 30% entre les deux masses salariales. Aujourd'hui, en Europe, il est entre 16% et 27%. Le chômage est beaucoup plus grand chez les femmes. Chez les jeunes femmes entre 18 et 25 ans, il est double chez les femmes que chez les hommes.

Quand on regarde les chiffres, les femmes représentent 53% de la population mondiale. Elles constituent un tiers de la main d'œuvre et exécutent deux tiers du temps de travail. Pour cela, elles touchent un

dixième du revenu mondial. Quant au patrimoine immobilier du monde, elles n'en possèdent qu'un centième.

A la quatrième conférence mondiale de Pékin (conférence mondiale des femmes en 1995), on a signalé que la pauvreté touche 70% des femmes dans le monde.

Si on prend un deuxième exemple qui est très important surtout dans les lieux où on parle de l'éducation, de la culture, de la déclaration universelle des droits, de l'égalité des sexes : « toute personne a droit à l'éducation ».

Mais que voit-on dans les chiffres aujourd'hui ?

Sur trois personnes qui ne savent ni lire, ni écrire, deux sont des femmes. Lorsque j'étais à l'UNESCO, j'étais très proche des chiffres et des statistiques dans le monde et je me suis fait un petit dossier.

Ce qui était intéressant d'étudier, ce ne sont pas seulement les chiffres mais c'est comment ils évoluent. L'analphabétisme dans le monde est terrible. Mais est-ce qu'il y a autant d'hommes analphabètes que de femmes ? C'est la première question.

La deuxième question, quand il y a progrès, l'analphabétisme se résorbe-t-il de la même façon pour les deux sexes ou inversement et quand la situation s'aggrave est ce qu'il y a plus d'hommes analphabètes que de femmes analphabètes ? Ce sont les vraies questions qui nous permettront de comprendre comment va le monde.

En 1985, sur plus de trois milliards d'êtres humains âgés de plus de 15 ans, il y avait 887 millions d'analphabètes, soit 27%, 37.2% hommes et 62.8% de femmes.

Dix ans plus tard, que se passe-t-il ? Le taux d'analphabétisme a légèrement régressé, en réalité, il a plutôt stagné. Le total d'analphabètes est de 885 millions, la part des femmes a augmenté de

14 millions. Le pourcentage a passé de 62.8% à 63.8%. Pour l'an 2000, il y avait 64%. Le pourcentage d'hommes analphabètes lui, est passé à 36%, soit 6 millions de moins.

Cela montre qu'il y a un différentiel homme-femme qu'on trouve dans le monde dans tous les stades de développement.

D'ailleurs, le PNUD, qui mesure le développement dans le monde avait jusqu'ici, pour mesurer le développement; l'indice de développement humain (IDH). A la suite de certains constats comme ceux que je viens d'évoquer devant vous. On a décidé d'affiner un peu plus et de voir comment se développaient les hommes et les femmes. Alors, on a créé l'indice sexo spécifique du développement humain (ISDH). Que donnent ces deux indices ?

Quand l'humanité avance, les femmes n'avancent pas au même rythme que les hommes.

Est ce que les femmes ont droit à l'égalité citoyenne. Il y a quand même une interaction radicale entre l'égalité citoyenne des hommes et des femmes et la marche vers la démocratie.

Toute l'histoire le prouve, il n'y a pas d'exemple qui démente cette affirmation là ?

Sur la question, il y a une panoplie de textes qui attestent les affirmations d'égalité. Il y a des textes généraux, texte de déclaration universelle des droits de l'homme, mais aussi des textes spécifiques, tels la convention internationale sur les droits politiques de l'homme et de la femme, pacte international relatif aux droits civiques et politiques, pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturelles, la convention de New York ratifiée par tous les pays, connue sous le nom « anti-sexes » et enfin la quatrième conférence mondiale des femmes, terminée par une déclaration et un programme

d'action en septembre 1995. Ce programme est ratifié par plus de 100 pays représenté par des chefs d'Etat.

Pourtant, malgré toute cette panoplie de textes, la participation féminine dans le parlement ne dépasse 14.5%.

La moyenne régionale arabe est particulièrement faible, elle est de 6% tandis que l'Afrique subsaharienne a une moyenne de 13.6%.

Concernant l'éducation, j'étais frappée lors de ma dernière visite au Maroc, il y a deux ans; par l'énormité d'analphabétisme des femmes dans ce pays. Le taux national moyen ici se situe entre 65% et 70%. Dans les compagnes, ce taux peut s'élever jusqu'à 90%.

Au Maroc, lorsqu'on évoque le féminisme, on doit penser à l'éducation et l'alphabétisme.

Pour en revenir à la participation politique, son taux est évidemment réparti de manière très inégale. Il y a la Scandinavie qu'on appelle la terre des femmes. On y est arrivé pratiquement à la parité.

Le Suède a 42% des femmes à son parlement et c'est à peu près la même chose qu'en Finlande, en Norvège et en Danemark. Et en France ? La France avec la Grèce partage la lanterne rouge. Elle a le plus bas taux de participation féminine. Aujourd'hui, et même après les élections législatives 2002, la France est le 65^{ème} pays dans le monde quand à sa représentation féminine.

Ce n'est pas brillant pour le pays des droits de l'homme, pour le pays de la révolution et de l'égalité.

Il faut dire d'abord que la France a reconnu le droit de vote et la qualité de citoyenne aux femmes très tard (21 /04/1944), et là nous n'étions déjà pas en avance.

Certains pays comme le Royaume Unis, l'Espagne et le Portugal, les pays scandinaves et l'Allemagne en tout 25 pays avaient déjà

reconnu aux femmes la qualité de citoyenne. Les femmes françaises, quand elles ont participé pour la première fois, ont créé une situation assez paradoxale. C'était en 1936, dans le gouvernement du Front Populaire présidé par Léon Blum, il y avait 4 femmes Secrétaire d'Etat. Or ces femmes qui faisaient partie du gouvernement disaient: « Si je prends des mesures et si je demande au peuple français de les voter et bien moi, la ministre auteur de cette loi, je ne peux pas la voter. » Les hommes votaient parce qu'ils étaient des hommes et on appelait ça le suffrage universel: les hommes votaient et les femmes non!

Quand elles ont voté pour la première fois, il y avait 5,7% des femmes élues. Quand elles ont voté 50 ans plus tard, il y a toujours 5% des femmes. Je dis ça comme réponse à ceux qui vous disent que vous avez du temps devant vous, il faut patienter. 1/2 siècle, c'était beaucoup de patience mais rien n'a avancé.

En France nous avons lutté pour qu'il y ait des mesures particulièrement importantes et fortes.

La parité en politique qui a nécessité une modification constitutionnelle. C'était important aussi parce que la femme est entrée en politique -si je peux dire en majesté. La parité n'était pas une loi circonstancielle, c'était inscrit dans la constitution. Mais malheureusement dans les dernières élections, j'estime que la loi sur la parité a été complètement trahie et particulièrement par les grands partis. Le parti de l'UMP étant riche, n'a présenté que 19,9% des femmes. Le parti Socialiste, autre grand parti d'opposition en France, a présenté 35% des femmes. C'est plus, mais pas 50%. Pourquoi ? Parce que les seules sanctions prévues dans la loi qui impose la parité étaient des sanctions financières. J'étais moi-même rapporteur de cette loi pour le gouvernement et je me suis opposée à ce genre de sanctions, car c'était la prime aux partis riches. Comme ils disent: « Se payer des hommes comme candidats et ramener les femmes au foyer ». Ca

explique d'une certaine manière. Par l'idéologie dans les partis trotskistes d'extrême gauche, mais il y a aussi question de moyens financiers. Les verts, le parti communiste, les partis gauchistes ont respecté la parité.

Je vous en parle, parce que le jour viendra ou vous auriez à légiférer sur cette question. En fait, Il faut prendre le droit commun de la législation. Quand une liste des candidats ne répond pas aux quotas, aux normes imposées par la loi, elle est rejetée. Par exemple, c'est ce qui se passe en Belgique, il n'y a pas de parité mais un quota de participation à respecter. Si ce quota n'est pas respecté, la liste est rejetée.

Est-ce qu'on peut dire qu'une démocratie peut exister et survivre en bon état quand la moitié de la population décide que l'autre moitié est obligée d'encaisser, voire se résigner.

On peut dire qu'on a une démocratie mutilée, une démocratie qui se prive de l'apport différent et important de ce que représentent les femmes. Dans certains pays en voie de développement, malgré la référence constitutionnelle à l'islam. On a développé une réalité homme femme au delà de ce que la France connaissait au même moment. Je pense à mon pays d'origine la Tunisie et je pense évidemment au Maroc d'aujourd'hui. La différence entre les deux, si je peux le dire, c'est que l'approche qu'a fait

Bourguiba en Tunisie pour promulguer le code de statut personnel est une approche « laïque » et en tout cas politique. Bourguiba, je ne sais pas s'il était féministe ou pas, était un visionnaire. Il a compris ce qu'Averroès disait au 12^{ème} qu'un pays ne peut accéder pas à la modernité s'il écarte de son développement, de son économie et de sa vie politique la moitié de sa population et c'est ainsi qu'il est allé radicalement. Il a supprimé la charia, plus de polygamie, plus de répudiation, plus de tutelle et aujourd'hui même le

Femme, culture et démocratie

Président Ben Ali est non seulement un continuateur mais il a promulgué douze lois extrêmement importantes pour les femmes, par exemple, la femme peut donner sa nationalité à son enfant. Une mesure pour laquelle se bat depuis 1978 le mouvement dans lequel je suis « Choisir la Cause des Femmes » a été instaurée. Un fond de garantie pour les pensions alimentaires. Ce fond permet aux femmes démunies, abandonnées et avec des enfants de toucher immédiatement les pensions qui lui sont dues. Ces pensions sont versées par l'Etat et c'est l'Etat qui se retourne contre le mari débiteur.

Cela nous ne l'avons pas encore obtenu en France.

Quand j'étais députée à l'Assemblée Nationale, j'ai déposé une proposition de loi qui n'a jamais été discuté et le président de la Tunisie vient de l'instaurer. Une mesure extrêmement forte pour les femmes les plus vulnérables économiquement.

Au Maroc, après le discours royal du 10 Octobre, qui est un très bon discours, qui reprend ce côté visionnaire des Chefs d'Etats et des philosophes qui ont voulu intégrer les femmes à la marche de leurs pays, non seulement parce que la femme est un être humain à part entière mais parce que c'est nécessaire au pays et à la modernité. Mohamed VI a dit : "Comment espérer assurer progrès et prospérité à une société alors que ses femmes, qui en constituent la moitié, voient leurs droits bafoués et pâtissent d'injustice, de violence et de marginalisation, au mépris du droit à la dignité et à l'équité que leur confère notre sainte religion ?" et c'est pour ça que cette approche est différente de l'approche tunisienne puisque l'approche faite par le Roi est une approche religieuse. C'est à partir de la religion qu'on ne tolérera pas l'infériorisation et l'inégalité pour les femmes.

Cela s'est fait avec un affichage religieux que pouvait se permettre Mohamed VI puisqu'il est commandeur des croyants et qu'il représente la religion. Bourguiba, Ben Ali, Mohamed VI font de

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

27

Femme, culture et démocratie

l'islam, non une religion qui infériorise, discrimine, un islam intégriste qui impose sa loi aux musulmans, ils font de l'islam une religion de proximité, une religion dont on a besoin pour vivre et qui doit déboucher sur des actes concrets. Alors aujourd'hui, si j'ai bien compris, le projet de loi est grandiose, bien que, il maintienne les grands principes de la Charia. Mais on essaie de verrouiller ces questions (polygamie, répudiation) pour les rendre les plus difficiles possibles. Le discours du Roi comporte –et c'est le plus important– deux ou trois mesures phares. D'abord les époux partagent de manière égale, conjointement, la responsabilité du foyer. L'autorité parentale chez nous est partagée entre la femme et l'homme, je vous assure que pour la famille musulmane, c'est un apport extraordinaire. Par ailleurs, la femme n'a plus besoin de wali, de tutelle, l'âge du mariage est fixé comme pour les garçon à 18 ans, la polygamie, elle existe mais elle est soumise à des conditions qui la rendent concrètement assez difficile. Le mari doit prendre des engagements et la femme peut dire à son mari, je ne t'épouse que si tu t'engages à ne pas prendre deux ou trois femmes. Autre innovation, la femme musulmane marocaine a aujourd'hui le droit de divorcer, la garde des enfants est très importante. Les enfants étaient élevés par la famille du père. La femme va maintenant les garder. L'héritage n'a pas débouché sur grande chose au Maroc, en Tunisie non plus. Il y a un problème religieux, paraît-il insurmontable religieux qui fait que l'héritage des femmes restera toujours la moitié de l'héritage des hommes. C'est dans le Coran, mais il faut que le Coran soit plus juste à l'égard des femmes.

Je voudrais conclure en montrant ce qu'apporte l'égalité homme-femme au niveau de la culture et la démocratie. C'est une idée qui m'est chère. La femme auprès de l'homme, en égalité avec lui, modifie en profondeur la société dans laquelle elle vit. Je dirai que la condition de la femme est une sorte d'iceberg. La partie visible c'est ce dont nous discutons ce soir. En général, quand nous discutons, nous

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

28

Femme, culture et démocratie

discutons des femmes, seulement, mais en réalité, la partie immergée, les racines qui progressent, envahissent tous les domaines de la société. On peut prendre les exemples que l'on veut. Les réformes en faveur des femmes sont toujours un pas vers la démocratie c'est ce que disait le président de la République hier. C'est ce que disait Stendhal en son temps « l'admission des femmes à l'égalité parfaite serait la marque la plus sûre de la civilisation, c'est un marqueur de civilisation, c'est un révélateur du niveau de civilisation. Il faut donc arriver à cette démocratie partagée parce qu'elle ne sera plus mutilée, parce qu'elle sera meilleure. On se pose la question parce qu'on n'a pas encore la parité, c'est un peu un pari, on peut dire qu'elle sera meilleure pour d'excellentes raisons, elle sera plus juste puisqu'elle représentera à l'égalité les femmes et les hommes, elle sera plus innovatrice puisqu'elle apportera du sang neuf dont la politique a besoin dans le cas de nos pays, en particulier dans les pays européens mais aussi un peu partout. Elle apportera des valeurs nouvelles, des vécus différents. Ces problématiques ne sont pas posées de la même manière. Les expériences des femmes font qu'elles ne peuvent être qu'un enrichissement. L'histoire des femmes et des hommes est liée et l'on souhaite que dans l'avenir elle soit écrite, dite, à deux voix égales et écrite à 4 mains.

Chaire Averroès Chaire UNESCO d'Etudes Méditerranéennes

29

SEMINARIO "LE DÉVELOPPEMENT DURABLE DE LA MÉDITERRANÉE. UTOPIE OU RÉALITÉ?"

Il 19 dicembre 2003 la **Fondazione Laboratorio Mediterraneo** ha partecipato al Seminario "Le développement durable de la Méditerranée. Utopie ou réalité?", che si è svolto a Montpellier. In tale occasione è stato inaugurato ufficialmente l'Istituto delle Regioni Mediterranee sullo Sviluppo Duraturo (IRMEDD). L'IRMEDD ha come scopo di riunire l'insieme delle azioni svolte dalle Regioni della Riva Nord per svilupparle in seguito con i partner della Riva Sud.

Montpellier, 19 dicembre 2003

